في تحولات بنية الطبقة السياسية التركية :
بحث في انحدار الطبقة السياسية العثمانية ـ التقليدية(1808.1923) وصعود الطبقة السياسية ـ الكمالية(1923. 1950)

In The Transformations Of The Structure Of The Turkish Political Cl ass : A Study Of The Decline Of The Traditional Ottoman Political Class (1808–1923) And The Rise Of The Kemalist Political Class (1923 – 1950)

ط ـ د.وسيلة درش/ قسم العلوم السياسية/جامعة محمد بوضياف/ المسيلة
د.فاطمة بودرهم/ قسم العلوم السياسية/جامعة محمد بوضياف/ المسيلة

الملخص:

نسعى من خلال هذه المقالة البحثية التأسيس لفهم جيد لمنطق التجاذبات، الصراعات والانقسامات الحاصلة داخل بنية الطبقة السياسية التركية، بالنظر لموقعها المحوري داخل المجال السياسي التركي كفاعل مركزي له ادوار حاسمة في تحديد و توجيه المسارات السوسيو ـ سياسية الكبرى، عبر اعتماد مقاربة تاريخية تبحث في أبرز تحول تاريخي تم داخل هيكل الطبقة السياسية التركية، وهو انحدار الطبقة السياسية العثمانية التقليدية وسقوط الدولة العثمانية (1808. 1923) لصالح صعود الطبقة السياسية الكمالية و هيمنتها على المجال العام بكل حيثياته عقب صياغة الدولة التركية في ثوبها الحالي ،لغاية تراجعها (1923. 1950)، بسبب استمرار تأثير هذا الماضي على الشأن السياسي الحالي .

The Abstract:

We seek ,in this article to establish a good understanding the logic of attracting , conflicts and clivages within the structure of the Turkish political class, given its pivotal position within

the Turkish political sphere as a central actor with decisive roles in defining and directing the major socio-political tracks. A historical transformation took place within the structure of the Turkish political class, the decline of the traditional Ottoman political class and the fall of the Ottoman Empire (1808-1923) in favor of the rise of the Kemalist political class and its dominance over the public sphere Agha Turkish state in the current her dress, until their decline (1923 1950), due to the continuing impact of the past on current political affairs.

الكلمات المفتاحية (Key Words): الطبقة السياسية (The Political Class) ، الطبقة السياسية

الكلمات المفتاحية (Key Words): الطبقة السياسية العثمانية (the ottoman political classe)؛ الطبقة السياسية الكمالية (the kemalist politcal class) ؛التحديث السياسي (the political modernization) الدولة (the State).

مقدمة:

لطالما شكل موضوع الطبقة السياسية أهم المواضيع الدراسية، المطروحة للنقاش والبحث في مجال الدراسات السوسيو- سياسية، بالنظر لما تمتلكه هذه الفئة المتميزة بقلة منخرطيها، من امتيازات ذاتية وموضوعية، وضعتها على رأس تشكيلات القوى الاجتماعية وقمة الأنظمة السياسية، متصدرة المشهد الاجتماعي والسياسي، كطرف أصيل في العملية السياسية وصانع قرار مركزي داخل مفاصل جميع دول العالم على وجه العموم، وتركيا على وجه التحديد. بالسبب الاهتمام المفرط بموضوع الطبقة السياسية من قبل الباحثين والمتخصصين، في دراسة الشؤون السوسيو- سياسية والتاريخية التركية ،

المخرطين في توجه بحثي يعكف على سبر أغوار المسارات التاريخية لتشكل الطبقة السياسية التركية وسلسلة التحولات التي تطالها وطالتها، لاسيما فترة انحدار الإمبراطورية العثمانية كنتيجة منطقية لاستمرار تأثير هذه المرحلة الحاسمة التي عمرت ستة قرون متتالية على الظواهر السوسيو- سياسية الحالية بما فيها ظاهرة الطبقة السياسية، ومن ثمة ارتأينا تخصيص هذه المساحة البحثية لدراسة المرحلة الممتدة من تصدع الطبقة السياسية العثمانية التقليدية إلى غاية صعود الطبقة السياسية الكمالية وعملية بناء الدولة التركية، والتي جاءت نتيجة جملة من المتغيرات الحاسمة التي استوجبت حدوث تغييرات في طبيعة القوى السياسية المهيمنة بهدف تحليل و استيعاب ثوابت وتحولات البنية السوسيو- سياسية التركية.

بالانطلاق مما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الآتية:

هل يمكن إعتبار عملية التحديث السياسي محددا حاسما في تفسير التحولات التي تمت داخل بنية الطبقة السياسية التركية، بانحدار الطبقة العثمانية وصعود الطبقة السياسية الكمالية ؟

الفرضية المركزية :

إن عملية التحديث السياسي تستوجب حدوث تغيير في الهياكل المؤسساتية القائمة، وبشكل أكثر عمقا تحولات في بنية الطبقة السياسية التي تتولى عملية إدارة تلك البنى.

يمكن تفريع هاته الفرضية الرئيسية للفرضيتين التاليتين:

- أولا، إن عملية التحديث السوسيو- سياسية، التي أطلقتها الطبقة الحاكمة العثمانية التقليدية بداية القرن التاسع عشر، حفزت على صعود طبقة بيروقراطية مدنية - عسكرية

ذات خلفية تعليمية ومرجعية فكرية الغربية، كقوة سياسية جديدة وقائد لعمليتي التحديث والتغريب.

ـ ثانيا، وصول الطبقة السياسية الكمالية المنتصرة في حروب الاستقلال، لقناعة مفادها أنه لإحداث قطيعة تامة الماضي العثماني وإقامة دولة تركية جديدة على الشاكلة الغربية، ينبغي فرض مقاربة إصلاحية كمالية فوقية ـ بيروقراطية لعلمنة وتغريب المجتمع التركي.

وللإجابة عن هذه المشكلة البحثية وجب التطرق بالدراسة للنقاط التالية:

المحور الأول: انحدار الطبقة السياسية العثمانية التقليدية وبروز ترتيب طبقي جديد (1808ـ1923).

1 ـ الطبقة السياسية العثمانية التقليدية : مقاربة تاريخية.

2 ـ انحدار الطبقة السياسية العثمانية التقليدية كمخرج لعملية التحديث السوسيو. سياسية.

المحور الثاني: مرحلة صعود الطبقة السياسية الكمالية: عملية بناء الدولة التركية(1923ـ 1950).

1 ـ الطبقة البيروقراطية العسكرية كمؤسس للدولة وحامي للنظام العلماني التركي.

2 ـ فشل الكمالية كمقاربة تحديثية ـ فوقية و إزاحة من أسفل للطبقة البيروقراطية المهيمنة.

المحور الأول: انحدار الطبقة السياسية العثمانية التقليدية وبروز ترتيب طبقي جديد (1808ـ1923).

لقد اقتضت الضرورة البحثية تفريع المحور البحثي الأول على النحو الأتي:

01- الطبقة السياسية العثمانية التقليدية : مقاربة تاريخية :

هناك إجماع من قبل المهتمين والباحثين في الشأن التركي على الطبيعة العسكرية البيروقراطية« militaire-bureaucratique »، والنزعة المركزية للإمبراطورية

العثمانية[1]، التي قامت على أنقاض دولة السلاجقة في بداية القرن 14م في الأناضول (أسيا الصغرى) ثم توسعت لتشمل البلقان في الجهة الشرقية من القارة الأوربية، ففتح القسطنطنية من قبل السلطان محمد الفاتح عام 1453م واتخاذها كعاصمة دولة، ثم القارة الإفريقية، في تسلسل كرنولوجي لعملية توسعها كدولة إسلامية خاضت حروب طاحنة مع دول مسيحية قضت فيها على الإمبراطورية البيزنطية وعلى السلطنة المملوكية، عقب تحولها من عشيرة تركمانية، ثم لإمارة، فالسلطنة[2]، التي قسم المؤرخ التركي « Halil Inalcik » فترات تطورها لستة مراحل متتالية: مرحلة البناء (1300م ـ 1402م) ، مرحلة الترسيخ وإعادة التنظيم(1402م ـ 1481م)، مرحلة سعي الإمبراطورية التوسع على نطاق عالمي(1481م ـ 1671م)، مرحلة الأزمات وصراع التحديث(1581 ـ 1699م) مرحلة الهزيمة وقبول التفوق الأوربي(1699م ـ 1826م) ، مرحلة إلغاء الانكشاريين إلى غاية الإطاحة بالسلطان عبد الحميد(1826م ـ 1906م) [3].

فالباحث « Ali Kazengicil » لم يخرج عن الإجماع بتصنيفها كواحدة من "الإمبراطوريات التاريخية البيروقراطية" « Empires Historiques Bureaucratic » وهو مصطلح طـــــــوره « Eisntadt» الواقعة ضمن الأوليغارشيات، فهي لم تكن ديمقراطية تعددية لعدم اجتماع الظروف المادية والاقتصادية، التي حفزت على ظهور الديمقراطيات الغربية وفقا لتحليل الطبقي نتيجة الهيمنة، والاستغلال الاقتصادي الغربي للدولة العثمانية في القرن 19م ، التي حالت دون تراكم رأس المال ونشوء البرجوازية، ذلك أن عملية مأسستها الأولية دائما وفقا لـ « Ali Kazengicil » كانت تحت تأثير البيروقراطية الزراعية الكبرى قبل الصناعية مثل الصين وروسيا مثلما جاء في مقاربة « Moore »، التي رافقها استمرار في الاستبداد الملكي حيث عارضت مسألة تطوير ديمقراطية برلمانية، من خلال منع تشكيل مجموعة

اجتماعية ذات قاعدة اقتصادية مستقلة، فالإمبراطورية العثمانية لم تشهد أي ثورة صناعية على مدار تطورها التاريخاني[4] مؤكدا في هذا السياق الباحث « çaglar Keyder » ، أنها كانت تمتلك قاعدة صناعية متواضعة تم تدميرها بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[5].

ومتميزة في ذات الوقت كدولة خلافة دينية، لكن ليس بالمعنى الإسلامي المتعارف عليه[6]، نظرا لمحورية الإسلام كنظام اجتماعي، سياسي وعقدي يقوم على تفسير رسالة سماوية برهن جدارته في عملية انتقالها من البداوة إلى مركز سياسي مستقر، أكثر من عامل"الشمانية" الساحر والغريب الذي قامت عليه المماليك الوراثية في تركيا، ومن ثمة شكل مصدرا لشرعية النظام السياسي العثماني ومحددا حاسما في دعم مركزيته القائمة على أوامر فوقية[7]، صادرة عن السلطان العثماني (المنحدر من سلالة أل عثمان)، صاحب مطلق السلطات المدنية والعسكرية، رئيس أعلى مؤسسة داخل الدولة ممثلة في السلطنة المستندة أساسا على فاعل الجيش[8] ، كقوة مركزية في دولة ذات طبيعة عسكرية، أطلق الباحثين توصيف العسكريين" أو " أهل السيف" على تركيبة طبقتها الحاكمة، رغم ضمها بين جوانحها لعناصر الطبقة المدنية، لأن طبيعة مهامهم كانت عسكرية خلال القرون الأولى من تاريخ الإمبراطورية ، مما أفضى لغياب الخطوط الفاصلة بين الدولة والجيش[9]

فالسلطان كان المرجعية الأولى والأخيرة لمجمل شؤون الدولة، متصدرا هرم النظام السياسي في دولة تتألف من مؤسسة حكومية معقدة، يليه شيخ الإسلام ممثلا الرئيس الأعلى للعلماء، ثم الصدر الأعظم (بمثابة رئيس وزراء في الفترة المعاصرة)، الساعد الأيمن للسلطان يساعده في إدارة البلاد واستصدار القوانين، فالديوان ممثلا الهيئة العليا للحكومة فهو أشبه ما يكون بمجلس الوزراء اليوم ، جرت العادة أن يترأسه السلطان ويضم في عضويته نخبة سياسية (شيخ الإسلام، المفتين، الأئمة..الخ)، نخبة إدارية (الوزير، وزير العدل، قضاة مدنيين، قضاة عسكريين...الخ) ، ونخبة عسكرية (ضباط الجيش النظامي

المكون الفرسان المدفعية المشاة والبحرية، ، حرس القصر، حرس السفراء الأجانب...الخ)، حيث يكمن دور هده النخب في تقدم المشورة للسلطان، يختص هذا الهيكل بالأعداد مشاريع سياسة الدولة العامة، ومن أهم المؤسسات الإدارية نجد البلاط الذي يشكل قاعدة السلطنة كمكان يقيم فيه السلطان كان يتركب من قلة تنتمي للمؤسسات الإسلامية و أعضاء المؤسسات الحاكمة، على غرار حريم الإمبراطورية « imperial harem »(والدة السلطان الحاكم، زوجة السلطان، السلطانة المحظية، الجواري المفضلات ، أعضاء الخدمة الداخلية للحريم وأعضاء الخدمة الخارجية للحريم) اللواتي كان لهن تنظيم داخلي خاص ، نظام معين لرسم السياسات ونفوذ كبير ازداد بشكل لافت في الفترة التالية لسنة 1540م، مع عهد السلاطين الضعاف، حيث أصبحن يتدخلن ويتحكمن في أدارة شؤون الحكم الدولة، كما كانت الدولة العثمانية تقسم المناطق التي تهيمن عليها للإيالات، حيث تعهد بالإيالة لوالي عادة ما يساعده عدد من الوزراء في إدارة شؤون رعية (الطبقة الدنيا) تلك المقاطعة[10] .

و قد استنتج الباحث « Max Weber » في هذا الصدد أنه من أهم السمات البارزة للسلطة السياسية في العهد العثماني هي خاصية "السلطانية " « sultanism »، التي كانت تستند على التفويض الشخصي لسلطة السلطان المعززة و المشرعنة نظريا، من قبل تعاليم الشريعة الإسلامية، كمخرج منطقي لتقسيم السلطنة المجتمع لخطوط دينيـــة[11]، فقد تم احتواء الدين ممثلا في شيخ الإسلام على رأس هيئة العلماء داخل الجهاز الإداري للإمبراطورية تكريسا لتقليد راسخ يرتكز على مبدأ أولوية السياسي " السلالة الحاكمة" على الديني " المؤسسة الدينية "، إلا أنه خلف هذه الواجهة التسلطية على الدين كان الإطار الأخلاقي المستمد من الشريعة الإسلامية يحمي الرعايا العثمانيين[12] مسلمين وغير مسلمين في إطار دولة متعددة الإثنيات-multi « Ethenic والطوائف « multi- denominational » [13]، تحكمها سلالة

عثمانية تدين بالإسلام تستمد لوائحها القانونية من الشريعة الإسلامية وتعترف بطريقة رسمية بالملل، فالدين المرء في الإمبراطورية العثمانية كان يمثل الخط الفاصل بين المجموعات التي تم تصنيفها على أساس ديني إلى مسلمين، أرثوذكس يونانيين، أرمن جورجيين، يهود، كاثوليك و بروتستانت بغض النظر إن كانوا عرب، أتراك وبلغار بالمعنى القومي، ممثلة فئة الرعايا المسلمين القوة المهيمنة داخل البنية المجتمعية للإمبراطورية في مقابل أقليات مسيحية ويهودية استفادت من استقلال ذاتي جزئي داخل الإمبراطورية، لكن في إطار مساواة غير كاملة مع الرعايا المسلمين ، غير أن هذا التمييز لم يؤدي البتة لاحتقان المجتمعي، ولا إلى قمع ممنهج للطوائف المسيحين سواء من طرف المسلمين، أومن قبل الحكومة العثمانية[14] حيث انعكست هذه التعددية على طبيعة الوظائف التي يشغلونها، مؤكدا في هذا الصدد المـــــــــــؤرخ « Lewis » أن المواطنين المسلمين في عهد الإمبراطورية العثمانية، كانوا يمتلكون خصائص العسكر، البيروقراطية، الإقطاعية ومن ثمة يقومون بأربعة وظائف: الحكومة، الحرب، البيروقراطية والزراعة فيما الصناعة والتجارة يحتكرها غير المسلمين، إضافة لقلة العناصر التركية ضمن تركيبة النخبة السياسية والعسكرية العثمانية الحاكمة[15].

فالنقطة الايجابية للإسلام طيلة فترة الحكم العثماني، وفقا للباحث « Kamil Yelmaz » هي تأسيسه للجسور بين الجماعات الاجتماعية، نتيجة لتوظيفة كلغة يتم تقاسمها بين الطبقـــات العليا « upper classes » [16] ،المركبة من نخبة عثمانية متماسكة نخبويا ذات ثقافة إمبراطورية ومرجعية إسلامية تتجاوز فكرة القومية التركية العنصرية بالتبني سياسة مساواتية بين الأناضول الريفية كجزء من الإمبراطورية و الأجزاء الأخرى في منطقة البلقان والشرق الأوسط[17] والطبقات الدنيا « lower classes »[18]، مشكلة بذلك طوال فترات إزدهارها حالة متفردة واستثنائية مقارنة

بنظيراتها من الإمبراطوريات الأوربية في القرن 18م و19م المستندة على مسلمة العنصر والعرق[19].

02- انحدار الطبقة السياسية العثمانية التقليدية كمخرج طبيعي لإطلاق عملية التحديث الدفاعي:

بعد فترات طويلة من الاستقرار امتدت من سنة 1399م لغاية النصف الأول من القرن 19م انطلقت فترة انحدار الدولة العثمانية التي أرخت للحظة قطيعة تاريخية مع النمط المؤسسي القائم والتأسيس لترتيب مؤسسي جديد، لا سيما على صعيد أدوات العمل السياسي ذو التقاليد الدينية، ومن ثمة حدوث تبدلات في هيكل الطبقة السياسية العثمانية التقليدية المنبثقة خلفياتها الاجتماعية والوظيفية عن ثنائية مدنية عسكرية ومرجعيات تاريخية و عقيدية واحدة[20]، نتيجة انخراط الطبقة الحاكمة العثمانية في مسعى تحديثي لإنهاء حالة التخلف التي ترزخ فيها الدولة العثمانية وبناها المؤسساتية واستبدالها بأخرى على الشاكلة الغربية، كمسار فيصلي كان له تأثير حاسم على التاريخ السياسي التركي المعاصر[21] من جهة. واستمرار "عملية تغريب" « westernization process » المجتمع التركي ومنظومته القيمية التي يرجع تاريخ انطلاقها للعهد الخزامي (1730م) في النصف الأول من القرن 18م[22] ، من جهة ثانية. بالانطلاق من مقولة أن عملية التحديث السياسي، تستوجب حدوث تغيير في المؤسسات السياسية، وبشكل أكثر أهمية تغيير في طبيعة القوى السياسية، التي تتولى عملية تسيير تلك المؤسسات[23].

فقد جاءت جهود التحديث الأولى وفقال « Halil Inalcik» كانعكاس لمسألة الصراع على السلطة بين أربع قوى تقليدية: السلالة العثمانية الحاكمة، رجال الدين، الإنكشاريين، ملاك الأراضي الارستقراطيين شبه الإقطاعيين، في مواجهة جملة من الضغوطات الواردة من البيئة الخارجية خلال مرحلة الانحدار[24]، أبرزها الهيمنة الاقتصادية للقوى الإمبريالية الغربية على الإمبراطورية العثمانية[25]، سيادة وتفوق نموذج

الثورة الفرنسية بمضامينه التقدمية، والحداثية في كل الميادين التي جلبت معها أشكال حكم جديدة تقوم على فكرة المواطنة، الحقوق والواجبات في ظل منجزات الثورة الصناعية التي أحدثت ثورة في وسائل الإنتاج، الاتصال والنقل...الخ، كمحدد حاسم لصعود الدول الأوربية،المنافس التقليدي للدولة العثمانية ذات الوضع المتأزم بالمركز و أقاليمها النازعة للانفصال القومي، ذلك أن الاحتلال السريع لمصر عام 1798م من قبل الجيوش الفرنسية المنظمة والمدربة بطرق عصرية عبر عن حجم الهوة بين الدولة العثمانية وجيرانها ، فقد شكل رغم قصر مدته اختراق أوربي خطير لقلب العالم الإسلامي[26] ورسالة قوية عن عمق الضعف والهشاشة التي بلغتهما الإمبراطورية. إضافة لعامل تأثر البيروقراطية العثمانية كأحد أبرز ثلاث خطوط أساسية داخل الجهاز الإداري ، وأهم العناصر الأساسية الواقعة ضمن تركيبة الطبقة الحاكمة، بنماذج الثورات الأوربية، لا سيما نمط الحكومات البرلمانية، نتيجة خدمة البيروقراطيين في أطار البعثات الدبلوماسية[27]، والاحتكاك المباشر بكل تلك التطورات التي أحدثت تغييرات جذرية في أوربا .

فمجمل هذه المحفزات إستفزت الطبقة الحاكمة أواخر القرن 18م، ممثلة في شخص السلطان سليم الثالث(1789م - 1807م) ذو التوجه الإصلاحي - التقدمي[28]. على إطلاق ما يعرف في الأدبيات بعملية "التحديث الدفاعي"، في إطار التأثر بنموذج الحداثة الغربية، والسعي لإسترداد مختلف تمظهراتها من تقانة و علوم ، لإعادة هيكلة النظام الاجتماعي، لكن في إطار ما هو شكلي بعيدا عن إحداث أي تغييرات جوهرية في الافتراضات الأساسية للنظام السياسي القائم، إضافة لتجاوز حالة تضعضع الإمبراطورية العثمانية وتعزيز مركزيتها، ومنع تشكيل أي سلطة خارجة عن حدود تنظيمها المركزي[29]، عبر إجراء إصلاحات فورية في المجال العسكري[30]، مجسدة هذه الإصلاحات وفقا لـ « Nermin ABAN-UNAT » ضربة قوية

شقت الجدار الحديدي العثماني « Iron Curtain » [31]. ووضعت اللبنة الأولى لنمط مؤسساتي جديد يقوم على أساس علماني مدني.

مستكملا السلطان "محمود الثاني" (1808م ـ 1839م) ، هذه العملية عبر إدخاله لسلسلة من الإصلاحات استهدفت تطوير الهيكل السياسي والنظم الاقتصادية، والمالية[32]. لإدراك الطبقة الحاكمة العثمانية أن الإستراتجية المثلى لتصدي لهجمات المجتمعات الحديثة لا تكون فقط من خلال تطوير المؤسسة العسكرية بل بإيجاد هياكل سياسية، اجتماعية واقتصادية عثمانية جديدة بديلة لما قبل الحداثية «pre_ modern »[33]، فقد قام هذا الأخير ـ أي السلطان"محمود الثاني". بالقضاء على كبار الإقطاعيين والأعيان المحليين، ثم الانكشاريين سنة 1826م الذين تم توظفيهم كأداة لكبح قوة السلاطين من طرف طبقة العلماء الارستقراطية الوحيدة في المجتمع العثماني، التي فقدت قوتها و نفوذها السياسي الممتد لأجيال عديدة كسلك ممثل بقوة في الحكومة والمؤسسات الاستشارية العليا بالدولة العثمانية، بسبب انقسامها بين مؤيدين ومعارضين للإصلاح كمخرج طبيعي لحالة الصراع التي هيمنت على دواخل هاته الطبقة، حول مسألة الوصول للمراكز العليا، كانعكاس لدرجة الفساد الذي بلغته هاته الطبقة، وضعف الطبقات العسكرية الموالية لها[34]، وخلق كادر من البيروقراطيين والضباط العسكريين المتشبعين بالثقافة الغربية دونما منازعة من أي توازن أو كبح مؤسسي فالسلطان قام بإعادة تنظيم بيروقراطيته تلبية لحاجيات "مجتمع عقلاني" rational » « society و "مستقل" « independent »، ومن ثمة تحول البيروقراطيين وفقا للباحثة « Nermin ABAN-UNAT » من عبيد السلطان « slaves » إلى خدام المجتمع « servants of society ».[35]

ففي فترة حكمه ، انطلقت أول عملية تحول وظيفي هيكلي كبير نحو نظام بيروقراطي سياسي حديث، على مستوى البنية الداخلية للبيروقراطية العثمانية لأن الأمن

الوظيفي أدى للجمود بدلا من الحركية، فيما المهنية والتخصص أنتجت الانقسام في الوظائف، ومن ثمة جاء التقسيم المبكر للعمل بين[36] :

- ورزاء القبة « vizirs of the dome».
- البيرقراطية المسؤولة عن الشؤون الخارجية « bureaucrat responsible for foreign affairs.»
- البيروقراطية المسؤولة عن ختم السلطان «bureaucrat responsible for the sultan's official seal »

إلا أنه ما ينبغي التنويه له أنه يمكن للسلطان العمل خارج هده القنوات المنشأة، فهي بالنسبة له لا تمثل سوى مظهرا للتقسيم الوظيفي[37] .

فانحدار قادة الإصلاح من الطبقة البيروقراطية العثمانية التي انبثقت قوتها عن نظام الصرامة الذي كان متبع في انتقاء الكفاءات من كبار الموظفين المدنيين في عهد السلاطين الأقوياء، جاء كمحصلة طبيعية للعلاقة التاريخية بين الإدارة العثمانية والسلطة السياسية وفقا للباحـــث« Walter F.Weiker » ، أيضا تجارب البيروقراطيين العثمانيين مع الغرب، حيث شكلت معرفة اللغات الغربية والاطلاع على الثقافة الأوربية، محددات حاسمة لشغل منصب بيروقراطي رفيع إضافة لغياب عناصر إصلاحية داخل الهيكل الاجتماعي للإمبراطورية، فقد توصلت هذه البيروقراطية العثمانية في القرن 19 م لقناعة مفادها أنه لا مجال لتعزيز مركزية الإمبراطورية العثمانية، ومواجهة التهديدات الامبريالية ، والمطالب القومية والانفصالية في مقاطعات البلقان إلا عبر إطلاق ثلاثة مشاريع :

- العثمانية كأيديولوجية بديلة ومناهضة للقومية؛
- إصلاح إدارة الأقاليم؛
- صياغة دستور عثماني.

مما يفسر خيارها في التنازل عن الدولة الإسلامية والملكية المطلقة، في أطار ما يعرف بمرحلة التنظيمات « Tanzimat » التي انطلقت مع مرسوم 1839م الذي ألغى التمييز بين رعايا الدولة العثمانية غير المسلمين وإعلان مبدأ المساواة الكاملة مع الرعايا المسلمين[38]، ثم مرسوم الإصلاح في عام 1856م[39] . وما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد أن هذه الوثائق لم تقم بخلق آلية قانونية فعالة لضمان تنفيذ هذه الأحكام، التي ظلت فقط ملزمة من الناحية الأخلاقية للسلطان، إلا أنه لا يمكن تجاهل دورها الهام فيما يتعلق بمسألة التطوير الدستوري للإمبراطورية العثمانية، حيث كانت مؤشر تدليلي قوي على انقطاع هام مع التقاليد السلطوية الاستبدادية المطلقة نحو حكومة دستورية مقيدة[40] فمضامين هده المراسيم أجبرت الطبقة الحاكمة التخلي رسميا عن "النزعة الشرقية"[41].

ومن أبرز نواتج عملية التحديث، في إطار استمرارية عملية الإصلاح المفتوحة والتأثر بالنموذج الحداثة الغربية، في النصف الثاني من 19م تحولات عميقة على مستوى البنية الطبقات الاجتماعية في إسطنبول، أسست لها عملية التغيير الاجتماعي التي بلغت أوجها، في النصف الأول من القرن 19 ببروز ثنائية طبقية:

- طبقة الفقراء وكتل المهاجرين من المناطق الريفية الساكنين بالأحياء الشعبية؛
- طبقة الموظفين الكبار، التجار الأوربيين، طبقة جديدة من التجار المحليين، وطبقة مهنية نامية الذين يقطنون، في أحياء جديدة مصممة على الطراز الأوربي مشابهة لتلك الموجودة في كبريات المدن الأوربية كإنعكاس للتأثر بالأسلوب الحياة في الغرب[42]. فالملاحظ وجود هوة اجتماعية كبيرة، في ظل غياب طبقة تتوسط الطبقتين وتخلق توازن داخل المجتمع عملية التحديث لم تخلق طبقة وسطى .

وفي ظل تميز البنية المؤسساتية للإمبراطورية العثمانية بخاصية الثنائية «Dualiste » مع طبقة عليا تدعى « Askeri » تتركب من البيروقراطية المدنية ـ

العسكرية والعلماء ، وتتسم بثقافة القصر أو الثقافة الكبيرة « grande »، و طبقة دنيا محكومة تسمى الرعية « Reaya »، تضم رعايا مسلمين وغير مسلمين يقومون بدفع الضرائب، ولا يشاركون في حكومة البلاد يمتلكون ثقافة المقاطعة أو الثقافة الصغيرة« petite » ، انبثقت عن عملية التحديث جدلية أخرى، في إطار انقسام ثقافي بين الحكام والمحكومين تجلى في :

- تبني النخبة البيروقراطية الثقافة الغربية والحضرية

في مقابل

- محافظة الشعب والأعيان المحليين وملاك الأراضي على الثقافة الإسلامية والريفية

فالتحديث خلق جدلية لازالت تهيمن على الحياة الثقافية التركية، ثقافة، حديثة، حضرية علمانية في مقابل ثقافة تقليدية، إسلامية، ريفية، تطلق عليها النخب توصيف "الرجعية" تفسر غياب التقارب بين النخب البيروقراطية الفكرية والشعب[43].فهذه الثنائيات المعبرة عن حالة الانقسام في بنية المجتمع والنخبة السياسية فجرت صراعات خطيرة لازالت مستمرة لغاية اليوم.

وعلية هذه المجهودات التحديثية المنبثقة من أعلى، أحدثت تحولات عميقة في بنية المجتمع العثماني بإنتاجها لثنائية طبقية من ناحية، وثنائية ثقافية من ناحية أخرى، حيث تمظهرت هذه الأخيرة في شكل انقسام ثقافي بين ثقافة تقليدية إسلامية تميز القطاعات الشعبية وثقافة حضرية غربية تعبر عن اتجاهات القوى السياسية الجديدة الصاعدة (البيروقراطية، الجيش الجديد، نخبة فكرية صغيرة غربية الاتجاه) كفواعل بديلة عن القـــوى التقليدية[44]، ففي اخر مرحلة من عمر الإمبراطورية العثمانية تم استبدال النخب الموجودة بـ "نخب جديدة حاكمة" ممثلة في "رجال التنظيمات" من خريجي ا

لمدارس العلمانية المدنية التي تم إنشاءها خلال القرن 19 م، حيث يقول « Stanford » " أن الطبقة الحاكمة الجديدة تشكلت من أفراد تلقوا تعليما جيدا مندفعين كثيرا، رغبتهم الرئيسية كانت تحديث دولتهم ... وكان الكثير ... من الأطفال أعضاء في الطبقة الحاكمة العثمانية القديمة... وكان هذا الجيل يتركب أساسا من رجال ينحدرون من عائلات متواضعة نسبيا الذين صعدوا من خلال الجيش والمدارس المدنية التي أنشأتها التنظيمات" [45].

فالسلالة الحاكمة بعد القضاء على القوى التقليدية مافتئت تدرك تهديد هؤلاء الفاعلين الجدد التي ساعدت على خلقهم[46]، المنحدرين من طبقة متعلمة متشبعة بالأفكار الغربية، بكل ما تحمله مضامينها من انتقاد لأشكال الحكم المطلق[47]، فمع الربع الأخير من القرن 19م أجبرت الضغوطات المزدوجة لبعض ضباط الجيش المسيسين المتحالفين مع كبار الموظفين المدنيين السلطان الممانع " عبد الحميد الثاني " على إصدار دستور سنة 1876م، كأول وثيقة دستورية وضعت حجر الأساس للتقليد الدستوري في تاريخ تركيا، لكن هذه المرحلة لم تعمر طويلا بعودته للحكم المطلق سنة 1878م عبر تعليقه العمل بالنصوص الدستورية ثلاثين سنة أخرى، والتي استمر طيلتها واتسع تطاق التأثر بالليبرالية الغربية، من خلال تزايد عدد الطلبة البيروقراطيين ، وضباط الجيش أمثال"أنفير باشا " "جمال باشا" " "مصطفى كمال أتاتورك" المنظمين للمعارضة السرية، ممثلة في "لجنة الاتحاد والترقي" « the comitee of union and progresse » « CUP » المنشأة سنة 1889 حيث تم التخطيط للانقلاب على نظام الحكم، و إعادة العمل بالدستور ، والذي تم تنفيذه بنجاح من قبل الوحدات العسكرية سنة 1908[48] التي تؤرخ لفقدان السلالة العثمانية أهميتها كقوة سياسية كبرى[49]، إضافة لتراجع هيمنة البيروقراطية المدنية التي بسطت نفوذها منذ عهد السلطان محمود الثاني

لصالح صعود العسكريين، وبداية لعب الأحزاب السياسية دور مركزي داخل الحياة السياسية[50] حيث أصبح دخول المعترك السياسي والارتقاء في المناصب السياسية لا يتم إلا عبر عملية الانضمام والنضال داخل هذه المؤسسات الحزبية.

فقد فازت " جمعية تركيا الفتاة"، التي أعادت هيكلة نفسها تحت مسمى جديد "حزب الإتحاد والترقي" بالأغلبية الواضحة في انتخابات مجلس النواب المنظمة عام 1908 عقب الانقلاب، حيث قام هذا الأخير بإجراء تعديلات على الدستور في 13 أفريل 1909، خلال الفترة التالية لعملية قمع الانتفاضة الرجعية عن الإصلاحات المتبناة، وخلع السلطان :عبد الحميد الثاني" من العرش، إلا أن هذه الحقبة الليبرالية التي تم توصيفها من قبل الأدبيات الدستورية" المرحلة الدستورية الثانية" لم تعمر طويلا متحولة سريعا إلى ديكتاتورية "حزب الاتحاد والترقي" ، فمع استلام الجيش زمام الحكم نتيجة هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وسيطرة جيوش التحالف على الأراضي التركية في ماي 1919م ، استلم الاتجاه القومي داخل الجيش، بقيادة الضابط" كمال أتاتورك" إدارة حركة المقاومة الوطنية من جهة، وتطوير هيكل حكومي جديد في الأناضول من جهة ثانية في ظل محافظة حكومة اسطنبول على وجود هش خلال سنوات الهدنة (1918. 1922)، حيث طلب مصطفى "كمال أتاتورك" من موقعه كالقائد للمقاومة الوطنية في الأناضول نتيجة تكثيف عمليات القبض على الكثير من النواب المتعاطفين مع القضية الوطنية وتعليق اختصاصات مجلس النواب في اسطنبول، لانتخاب مجلس جديد " بصلاحيات استثنائية " في أنقرة يسمى " المجلس الوطني الكبير" the) grand national assembly turkey) « GNAT » الذي كان مختلفا على البرلمان العثماني ، لتمتعه بسلطات تشريعية وتنفيذية كتوجيه وتغيير الوزراء الذين لا يملكون سلطة لحل المجلس مثلما هو الحال منذ افتتاحه في 23 أفريل 1920 ، ثم صياغة دستور سنة 1921 في فترة التحرير الوطني، الذي شكل مثالا مكتوبا للنموذج حكومة

المجلس غير أنه لم يقم بخلق منصب الرئاسة خشية أن يضع ذلك حدا للتحالف بين الجمهوريين والسلاطين مثل شكلا من أشكال الحكم الجمهوري لأنه في الواقع لا يمكن لمبدأ السيادة الوطنية وتجميع السلطة في يد المجلس أن تتوافق مع نظام ملكي ، ومع ذلك لدواعي سياسية تكتيكية ، أجل المجلس إلغاء السلطنة رسميا إلى غاية النصر النهائي على الجيوش اليونانية ، في 30 أكتوبر 1922[51]، ونجاح "مصطفى كمال "عبر قيادته الرشيدة التي زاوجت بين الفعل الثوري والعمل الديبلوماسي في استعادة باقي أراضي الدولة العثمانية التي تم تقسيمها إلى دويلات الأرمن والأكراد بموجب اتفاقية سيفر والإعلان عن قيام الجمهورية التركية الحديثة بموجب معاهدة لوزان 24 يوليو 1923[52].

المحور الثاني: مرحلة صعود الطبقة السياسية ـ الكمالية :عملية بناء الدولة ـ الأمة التركية 1923 ـ 1950:

01- البيروقراطية العسكرية كمؤسس للدولة وحامي للنظام العلماني التركي :

إن انتصار المؤسسة العسكرية، ممثلة في الجناح القومي للنخبة العثمانية داخل الجيش التركي بقيادة الضابط العسكري "كمال أتاتورك"، منحتها الشرعية والأحقية لتقديم صياغات لبناء دولة تركية جديدة[53] وتحديد طبيعة النظام السياسي الجديد[54] فالطبيعة التركيبية للجيش التركي ذو النزعة البريتورية، أنتجت مثال لنموذج جيش قومي استهدف عبر قيادته لعملية" التتريك" في المرحلة التالية لانهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وخوضه لثورات الاستقلال، تأسيس دولة قومية، مشكلا بذلك حالة أمبريقية تثبت صحة الفرضية القائلة بالدور طبيعة تركيبة الجيش في تحديد طبيعة العلاقة بين الجيش من جهة والمجتمع والدولة من جهة ثانية [55].

فالصفوة ـ أي الضباط ـ هذا الجيش التركي القومي ـ البريتوري كجزء أصيل ومهم في نسق الدولة المتميزة بالسمات التماسك الداخلي والروح الوطنية العالية، إلى جانب التماهي بالانتماء لسلك العسكري لوقوعها ضمن مصاف فئة تتمتع بالمنافع

(المادية والمعنوية) والمراكز العليا، إضافة لتفردها بخصائص مركزية الإدارة والتسلسل الصارم، الانضباط العالي وسهولة الارتباطات الداخلية التي شكلت عامل قوة وتماسك للجيش "كأداة للإجماع" على الصعيد القومي حملت من ناحية رؤية خاصة عن نفسها، وعن مركزية دورها داخل الهيكل الاجتماعي، في مقابل نظرة دونية للسياسيين[56]، التي تصفهم بالباحثين عن مصالحهم، مع مستوى عال من الجهل[57].إضافة لمزاوجتها في ذات الوقت، بين دور "النخب المبتكرة " « des élites innovatrices » التي تشير وفقا الباحث « Esseindat» لمجموعة الأفراد الذين اكتشفوا في أعقاب أنماط من العلاقات المؤسسية والتاريخية(القيام بحروب الاستقلال ضد القوى الأجنبية المتحالفة والسلطة الشرعية بمعنى السلطان على حد سواء)، تموقعهم في مكان يسمح لهم بتحقيق "مأسسة جديدة" على مستوى مختلف في إطار نظام سياسي جديد عشرينيات القرن الماضي، و دور "المحدث" « modernisateur » عبر توجيه المراحل الأولية لمأسسة النظام والقيام أيضا بفك الارتباط مع التقليدية « désangagement du traditionalism » [58] أوائل العهد الجمهوري[59].

في هذا السياق شدد الباحث « Ali Kazencigil »، على قصور الدور التحديثي للبيروقراطية العسكرية، مقارنة بدورها كـ"عامل مبتكر " « agent d'innavateur » في عملية التكيف المؤسساتي مع التغييرات الطارئة على البيئة، الذي سيمنحها القدرة على ترسيخ رؤيتها الخاصة بالنظر لنظامها القيمي الوصفي الجامد[60]، نتيجة التعود على حياة الثكنات التي يسودها نمط الصرامة ، والانصياع للأوامر والتعليمات ، مما يخلق رغبة لدى هؤلاء العسكريين نحو تعميم هذا النظام الاستبدادي المطلق ليشمل الحياة العامة وفقا للعالم النفساني " أميلي سيرفاديو"[61].

ويمكن تعليل محدودية دور البيروقراطية العسكرية في عملية التحديث، إلى تغير موقع الجيش التركي في الحياة السياسية، في الحقبة التالية للمقاومة الكمالية ضد قوات

التحالف، التي توجت بإعادة بناء الوحدة الوطنية وإقامة الجمهورية، بالتحديد فترة حكم "مصطفى كمال أتاتورك" (1923. 1938) الذي اتجه نحو إرساء قواعد " جيش محترف " ليحل مكان "الجيش البريتوري" كحدث هام غير طبيعة العلاقات المدنية العسكرية من خلال منع الجيش كركيزة أساسية في دولة الحزب « l'état_ parti » من دخول المجال السياسي، ومن ثمة من مواقع السلطة العليا المدنية الذي أصبح تابعا لها مشكلا ذراعها العلماني، في أطار تقليد جديد يمنحه لقب" حامي الدستور"، وفقا لما جاء في المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية ، أن واجب القوات المسلحة التركية هو حماية وحراسة الحدود التركية ، إضافة لحماية المبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية[62] ، لإدراك القادة الجمهوريين أن تورط الجيش في السياسة يعمل ضد وحدته و انضباطه، لكن الذي العزل لم يستوفي ركن الكلية، حيث ظل الجيش قوة هامة في جانبين، عبر تدخله الجزئي في عملية وضع خطط التنمية الاقتصادية خاصة خلال ثلاثينات القرن الماضي من جهة واستخدامه كأداة من قبل حكومة الحزب الواحد، في تحييد القوى الرجعية على غرار انتفاضة الشيخ "سعيد النورسي" سنة 1925، ومجمل القوى الداخلية الأخرى المناوئة للعملية التحديث، من جهة ثانية مما منح له في بعض الأحيان فرصة الاستيلاء على الوظائف الإدارية المدنية، باعتباره المسئول الوحيد عن حماية النظام العلماني[63].

فالحالة القلقة والخطرة لدولة تركيا، التي أصبحت " تضم مناطق قليلة في الأناضول... ليس لها غير منفذ على بحر ايجة"، لم يكن من الممكن ان يتجاوزها سوى مجموعة من الضباط القوميين (الكماليين) وفقا لـ" لورد كنروس" في كتابه « Ataturk The rebireth Of a Nation »، عبر قيامهم بتأسيس لدولة شملت كل الأناضول، ثم الانتقال نحو إحقاق السيادة الوطنية عبر كامل التراب التركي و استكمال مسار بناء دولة[64]، تقوم على محدد القومية التركية دون المكون العثماني

الإسلامي[65] ، في محاولة من كمال أتاتورك و أتباعه كسر العلاقة جذريا مع الممارسة العثمانية القديمة التي أنشأت جسورا ربطت بين النخبة والجماهير من خلال الاعتراف بالدين كخطاب مجتمعي[66] ، فالماضي العثماني بكل تجلياته كان محل رفض من قبل الكماليين الجدد لصالح استكمال مشروع تحول جذري جديد قائم على ركيزتي العلمنة والتغريب[67]، للانتقال من حالة دولة ذات حكم سلطاني دينية ،شرقية التوجه متعددة الاثنيات والقوميات إلى حالة جمهورية علمانية، غربية التوجه ذات نزعة قومية.

فالكمالية هي في الأساس تكريس للاستمرارية مع التنظيمات، الشباب العثمانيين وتركيا الفتاة لوقوع النخب الجديدة القائدة لعملية ظهور وبناء الدولة التركية في مصاف البيروقراطية، بجناحيها المدني والعسكري[68]، التي خضعت لعملية إعادة هيكلة وإصلاح فوقي قبل مئة عام بهدف إنقاذ الدولة العثمانية من الانهيار[69]، ومن ثمة كانت نقطة الالتقاء والتواصل بين فترة الانحدار العثماني أواخر القرن 18 وبداية القرن 19، وفترة بناء الجمهورية التركية(1923ـ 1950) القيادة النخبوية لمشروع التحديث السياسي والاجتماعي الذي دفعت به الدولة عبر الطبقة البيروقراطية كفاعل شرعي ومركزي معادي لتطور الجماعات الاجتماعية المستقلة والمجتمع المدني واستبعادها[70] عن القيام بأي دور.

فالرؤية الجمهورية المركزية لمسألة التقدم كانت مثقلة بالتقليد البيروقراطي العثماني من أعلى[71]، نتيجة قيادة " الطبقة الحاكمة البيروقراطية " bureaucratic » « ruling class البلاد لفترة طويلة اكسبها نظام قيم سياسية وليس إدارية، فقد هيمن شقها المدني منذ عهد السلطان محمود الثاني، لغاية سنة 1908م مع ثورة الشباب الأتراك فاسحة المجال للجناح العسكري، لإدارة شؤون الحكم إلى غاية 1923م، مع نهاية حروب الاستقلال و قيام الجمهورية التركية، حيث تغيرت تركيبة الطبقة الحاكمة داخل حزب الشعب والبرلمان بانخفاض عدد الضباط، بشكل متواصل

منذ سنة 1920م، في مقابل تصاعد عدد البيروقراطيين المدنيين، والأساتذة الجامعيين والمعلمين إلا أنه ما ينبغي التنويه له أن التمييز بين البيروقراطية المدنية و البيروقراطية العسكرية لا يغير من حقيقة أن هاتين المجموعتين خضعت لنفس التعليم الغربي قبل بقية المجتمع[72]، فقد شبه الباحث « kamil Yilmaz » حالة البيروقراطية التركية (أي النخبة المدنية، العسكرية و المثقفة)التي لعبت الأكاديمية العسكرية « Harbiye » 1848، ومدرسة الخدمة المدنية « Mektebi_i Mulliki » دورا رئيسيا في صعودها لمصاف الطبقة العليا، فالدور هده المدارس كان على النحو الأتي « Harbiye plus Mulkiye equals turkey » في إشارة لتبوء وهيمنة خريجي هذه المدارس لأعلى المراتب داخل بنية النظام الاجتماعي والسياسي بالوضع البيروقراطية الفرنسية والبريطانية مستندا في ذلك على ما قاله « Tom Bottmore»" في كل من فرنسا وبريطانيا كبار موظفي الخدمة المدنية، لديهم الحصانة لأن الجزء الكبير منهم تلقى تعليمه في المدارس الخاصة المرموقة اجتماعيا، ومؤسسات التعليم العالي"، والتي أصبحت من خلال احتكارها للسلطة أي البيروقراطية التركية القائدة لعملية التحديث خاصة "البيروقراطية المثقفة" Intellegentia » «bureaucracyعلى حد توصيف « Karbat » نوع جديد من الطبقة العليا « upper class »، مفسرا « Mumtaz'er zurkone » الآثار السلبية لهذا الاحتكار بقوله " أن المجتمع فقد مفكريه وعلماءه وخضع للجماعة أقلية متميزة... فالمشكلة لم تكن في القيم الجمهورية أو المثل العليا للحضارة المعاصرة،.. فالهدف الرئيسي لبرامج التحديث كان ترسيخ هذه النخبة البيروقراطية"[73] . أي أن

2- فشل الكمالية كمقاربة إصلاحية فوقية وإزاحة من الأسفل للطبقة البيروقراطية المهيمنة:

أجمع الكثير من الباحثين، على حدوث انشقاق « cleavages » كبير داخل الطبقة البيروقراطية مؤسس الدولة التركية حول طبيعة عملية التحديث، حيث انقسمت بين:

- طرف له موقف ليبرالي يدعم قيام دولة وطنية أكثر ليبرالية ودولة حقوق الأقليات الثقافية وعلمانية معتدلة.
- وطرف أخر له موقف أكثر مركزية، قومية، وعلمانية ممثل في من يطلق عليهم تسمية الشباب الأتراك « young turks » الذين حكموا الدولة بين(1909 ـ 1918) والكماليين (1923 ـ 1950).[74]

غير أن هذا الانشقاق والصراع داخل بنية النخبة البيروقراطية حول طبيعة العملية التحديثية، انتهى لصالح رؤية الكماليين الذين قادوا "ثورة من أعلى" « revolution from above »جسدت مشروعا في الهندسة الاجتماعية[75]،كمخرج منطقي لقناعة نخب الدولة الكمالية بمحدودية إصلاح الدولة ومؤسساتها ، وضرورة خضوع المجتمع التركي هو الأخر لعملية تحول في إطار عملية تحديث من أعلى لأسفل[76] ، حيث تقول الباحثة التركية البارزة « Nilufer Gole » في هذا الصدد "إن جهود الإصلاح الكمالي ذهبت لأبعد حد من تحديث جهاز الدولة حيث غيرت البلاد من إمبراطورية عثمانية متعددة العرقيات إلى دولة أمة جمهورية علمانية ، إضافة لمحاولة هذه الجهود اختراق أساليب الحياة ، العادات ، السلوك والتقاليد اليومية للشعب"[77]،في ظل احتكار نخب الدولة لعملية تنفيذ المشروع الانتقالي من مجتمع تقليدي لمجتمع حداثي و تحييد الشركاء الاجتماعيين من مواطنين و معارضة فقد لاحظ « Dugu Ergil » ، أنه لا علمنة الأمة ولا تتريكها قد تم التفاوض بشأنه، مع الشعب على نحو جاد"[78] . مما يترجم حالة من الهيمنة للفاعل الدولتي في فرض خياراته وتوجهاته على المجتمع، وإعادة تشكيله وفق رؤية فوقية كمالية.

ذلك أن عملية بناء الدولة التركية ، كدولة متقدمة ، علمانية وعقلانية تقوم على مبادئ العلم بهدف إيجاد اقتصاد صناعي حديث وفق تصورات " مصطفى كمال"[79]، جاءت استكمالا لمشروع التحديث الذي انطلق في القرن 19م، وبلغ ذروته المؤسسية سنة 1923م باستناده على ركيزتي العلمانية « secularism » والوضعية « Positivism »، كمصطلحين يندرجان ضمن المنتجات المفهوماتية الغربية في العلم والسياسة الحاملة لمعاني وأدوار مختلفة في السياقات غير الغربية المسلمة، فقد عملت الفلسفة الوضعية على شرعنة محاولات نخب الجمهورية التركية التحديث ابتداءا من "الشباب الأتراك"، « young turks » نتيجة تقديم الرؤية العلمانية للتاريخ التي صاغتها الفلسفة الوضعية لـ « August Comte » المرجعية الإصلاحية للنخب التقدمية التركية، ذلك أن الهندسة الاجتماعية « social enginnering» التي يتم النظر إليها على أنها نتيجة طبيعية للوضعية، أصبحت نموذج النخب الإصلاحية في إعادة بناء عقلاني للمجتمع التركي.[80]

ف "كمال أتاتورك" لكي ينجح في طموحة "التحديث التسلطي" « modernisation autoritaire » وفق تعبير « smith Vanner » قام باعتماد "حزب الشعب الجمهوري" [81]، المؤسسة السياسية الحزبية الوحيدة الحاكمة والمهيمنة خلال الحقبة الأحادية (1923 .1946) ، والتي شكلت طيلة هده المرحلة الحاسمة من تاريخ تركيا نموذجا، وانعكاس لتيارات الفكرية، الصراعات والتطلعات، ومجسدة في ذات الوقت درجة معينة من الاستمرارية على مستوى النخب بحصر نفسها في إطار الفلسفة النخبوية القديمة، في مقابل قطيعة تاريخية ثقافية، بالرغم من مجهوداتها المبذولة في سبيل خلق الانطباع بالاستمرارية ، كما أن هذا الحزب الساعي لإنشاء آلية سياسية جديدة أي تنظيم حزبي حديث، لم ينبثق عن إجماع شعبي ولا عن أي عملية تطور سياسية أو حركة شعبية ذات جذور عميقة في بنية المجتمع وثقافته، رغم ادعاءاته

الارتباط بمثل هذه الحركة ، بل تم استحداثه حسب الباحث « Kamal H. Karpat » في نقطة تحول تاريخية للقيام بمهمة خاصة تتجلى في توجيه انتقال تركيا وفق نموذج محدد سلفا، نحو إقامة دولة تركية وطنية وتوطيدها، وهو هدف يطابق نمط التفكير السياسي للحزب، الذي اختار ما اعتبره أساليب غربية في الفكر والتنظيم، جذبت في واقع الأمر جماعات قليلة، إضافة لسعيه التأسيس لقاعدة شعبية كبيرة لبرنامجه الإصلاحي من خلال، إنشاء مؤسسات سياسية ومدنية، من شأنها أن تولد التغيير في المجتمع[82] ، في ظل نظام سياسي اتسم بالطابع الغموض على حد توصيف المتتبعين للشأن التركي فـ"كمال اتاتورك" رفض تعريف حركته بأي شعارات إيديولوجية كالاشتراكية والديمقراطية، حيث رد على الانتقادات الموجهة لطبيعة النظام السياسي بقوله "سيقولون أننا لا نشبه أحد، أيها السادة نحن نشبه أنفسنا"[83]

نظام الحزب الواحد في تركيا كان حالة خاصة، فندت فكرة خاطئة ولكن شعبية بأن الشيوعية والفاشية يشكلان النمطين الوحيدين في إطار نظام الحزب الواحد، مثلما قال « Duverger » هذه الفكرة لا تتناسب مع الواقع ، فهناك بعض الأحزاب الوحيدة ليست شمولية لا في الأفكار أو التنظيم ، على غرار حزب الشعب الجمهوري[84]، الذي استند على وجه التحديد على ستة سهام (الجمهورياتية، القومية، العلمانية، الشعبوية الثورية، الدولاتية)، التي غالبا ما يتم توصيفها في الأدبيات بالمبادئ الكمالية ، والتي مثلت المعتقدات الإيديولوجية للحزب الواحد، لكن في ذات الوقت لم تمثل برنامج للمستقبل، و إنما ملخصا للأحداث، فالبرنامج الحزب لم يعلن "كمال أتاتورك" حيثياته بشكل مفصل ومعلن سلفا، مما ساعده على تعظيم عنصر المفاجأة، وبالتالي إمكانية تحييد المعارضة المنظمة للتغيرات طويلة المدى[85]، سواء إسلامية ، ليبرالية أو شيوعية [86]، خاصة في ظل فترة حساسة من الإصلاحات الشاملة الثقافية ، القانونية

، والاجتماعية من 1923م لغاية سنة 1935م، التي بينت درجة استيعابها واتساقها حيث جاءت على النحو التالي[87] مثل ما هو موضح في جدول من إعداد الباحثتين :

الجدول: طبيعة الإصلاحات الكمالية (1923 ـ 1936)

السنة	الإصلاحات
1924	إلغاء الخلافة، و إغلاق المدارس الإسلامية عبر توحيد التعليم، اعتماد دستور جديد إضافة لتشريع انتخابات كل أربع سنوات، مع تشريع الاقتراع العام للذكور؛
1925	استبدال العمامة والطربوش بالقبعة على الطراز الأوربي، والتقويم الإسلامي بالتقويم الميلادي؛
1926	اعتماد القانون المدني السويسري ، والقانون الجنائي الإيطالي؛
1928	حذف البند الدستوري المتعلق بالإسلام دين للدولة ، واعتماد الأبجدية اللاتينية إضافة لاستصدار مرسوم يعلن كمال أتاتورك" المعلم القائد لمدرسة الأمة ؛
1930	تأسيس أحزاب المعارضة بتشجيع من مصطفى كمال أتاتورك ثم إغلاقها (أوت ـ نوفمبر)؛
1931	تقديس وتمجيد التاريخ التركي واللغة التركية ؛
1934	صياغة قوانين تفرض اعتماد أسماء العائلة، ومنح مصطفى كمال

	الاسم العائلي أتاتورك " أب الأتراك" ، توسيع حق الاقتراع ليشمل النساء؛
1935	ضم المجلس الوطني الكبير الخامس 13 عضوا مستقلا عن حزب الشعب الجمهوري ، من بينهم اليونانيين ، الأرمن ، اليهود، واعتماد حزب الشعب الجمهوري سهامه الستة أو مبادئه : الجمهورياتية، القومية، الشعبوية، العلمانية، الثورية، الدولتية؛
1936	تدوين المبادئ الكمالية الستة في الدستور.

Source of the informations : Dankwart A. Rustow, « Politucal Parties in Turkey : An Overview» , in Metin Heper , and Jakob Landou , Political Parties and Democracy in Turkey , Op.Cit , p. 12 .

فعقب تأسيس الدولة عام 1923، بدأت ثورة ثقافية وديكتاتورية تعليمية استهدفت تغريب المجتمع التركي واقتلاعه من جذوره الإسلامية، حيث لم تخضع أي دولة مسلمة لراديكالية مشابهة للتي عرفتها تركيا[88]، مثلما ما توضحه المؤشرات التدليلية في الجدول أعلاه، فقراءة متأنية لطبيعة الإصلاحات المتبناة تكشف امتلاك الكماليين لفلسفة تغيير شاملة، ودراية تامة بطبيعة التغييرات الواجب إحداثها لإنهاء أي ارتباط مع ماضي الدولة العثمانية عبر توظيف حزب الشعب كأداة سياسية للتحديث، وتوطيد أواصر الدولة وترسيخها ، إضافة لتحييد المعارضة التي في حالة تهديدها للمبادئ الأتاتوركية سابقة الذكر يتدخل الجيش لحمايتها باعتباره الوصي.

حيث لاقت هذه الإصلاحات معارضة كبيرة ، خاصة في منطقة جنوب شرق الأناضول الكردية ، لكن لم تتطور لأي حركة احتجاجية شعبية، من الممكن أن تقود

بشكل خطير لإنهاء مشروع بناء الدولة الكمالية، فغالبية المواطنين الأتراك قبلوا تبعية الدين للدولة.[89]

فالأتاتوركية(1922.1938)جاءت كبرنامج جذري للتغيير، استكمالا لمشروع دولة التنظيمات والاتحاد والترقي، بدأ بإلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية التركية[90]، عبر استعارة المبدأ الجمهوري عن المنظومة الغربية، فتطعيم النظام السياسي التركي به جاء في إطار "السوسيولوجيا التاريخية لإنتاج وانتشار " الحداثة السياسية، التي أشار لها « Bertand Bady »[91]، وصولا لأحسم الخطوات في المشروع وهي إلغاء الخلافة بكل ما تحمله من قيمة روحية كبيرة ومرجعية للإسلام السني في العالم بهدف الانفصام التام عن الموروث الإسلامي، وتوطين القومية المعبرة عن الرابطة السياسية الوطنية التركية كبديل للرابطة السياسية الدينية، إضافة للعلمانية (اللائكية) كمقوم أساسي تستند عليه الكمالية المتأثرة بالثورة الفرنسية وعلى وجه التحديد التقاليد الفرنسية المعادية للمؤسسة الدينية (لايستي) وهي نوع من العلمانية النشطة المدفوعة بقوة الدولة، يتجاوز معناها في السياق التركي مسألة الفصل بين الكنيسة والدولة إلى استحواذ الدولة على المجال الديني والانخراط في توجه نضالي مضاد لكل ما يرتبط به (أي الدين) ، في إطار تشابه قوي يمكن تقصيه بين الكمالية و اليعقوبية الفرنسية المعبرة عن نموذج تغيير اجتماعي شديد المركزية فيما يتعلق برؤيتهما للعلمانية كخط فاصل بين التقدميين والمحافظين، وبين التقليديين والمجددين، وبين المستنيرين وأهل الظلام ، وبين الثوريين والرجعيين ..الخ" ، وهذه الرؤية المشتركة للعلمانية ليست بالغريبة، بالسبب للعب فرنسا دور الراعي الروحي ثقافيا وسياسيا للإصلاحيين الأتراك منذ عهد التنظيمات، وهو ما يفسر إيجاد الكماليين هويتهم في صفوف اليعاقبة وليس في صفوف الليبرالية الأنجلو. ساكسونية التي تؤمن بالتغيير الاجتماعي عن طريق التطور، ومن ثمة تم فرض اللائكية في تركيا في مرحلة أولى على المجتمع وفق الطريقة اللائكية الفرنسية، عبر إخضاع المؤسسة الدينية بكل تفاصيلها

من مساجد، مدارس وقضاء... الخ للدولة، ثم في خطوة تالية استهدفت هاته العلمانية تصفية كل الأنشطة والرموز الدينية إلى أن تحولت لدين وضعي للدولة تم فرضه بقوة أجهزة الدولة الإيديولوجية والقهرية، والممثلة أساسا في مؤسسة الجيش بطريقة فوقية بيروقراطية شكلية تقوم على إخضاع المجتمع للدولة، فهي لم تكن تعبيرية عن إرادة مجتمعية، بل جاءت في شكل صورة "كاريكاتورية" للعلمنة على حد توصيف "محمد أركون" لتكون النتيجة تحول التغريب لحداثة شكلية[92] .

وقد واصل "عصمت اينونو" عقب وفاة كمال أتاتورك " سنة 1938م، تطبيق مشروع الكمالية العلمانية بفرض تأويل صارم لها، عبر سعيه الحثيث لاستدامة هيمنة الفاعل الدولتي في كل المجالات لاستكمال عملية تحول تركيا الكلي نحو الحداثة الغربية ، بتركيزه على أهم مبدأ كمالي، الدولنة « statism » ، التي تشير لمركزية الدولة في الحياة العامة والخاصة، كرؤية تحديثية طالما كانت محور اهتمام المنظرين الغرب، الذين نظروا لدولة كمحرك للتاريخ ، وأداة مركزية تقود وتدفع عملية التحديث رغبا ورهبا[93] .

مؤكدا في هذا السياق الباحث " جان فرنسوا بايار" أنه في ظل الحكم الاستبدادي في الفترة التي توسطت الحربين (أي الحرب العالمية الأولى والثانية) في تركيا، حرص مسئولي وكوادر الحزب الواحد[94]، المعروف بانسجام قياداته، الذي تزعمه في البداية"كمال أتاتورك"، ثم رفيق سلاحه وخليفته "عصمت اينونو"[95]، في إطار جمع الحزب الوحيد الحاكم لغاية سنة 1946، بين مجمل الوظائف السياسية من تجميع المصالح، التكليف بالتنفيذ ، إلى حشد الدعم للنظام[96]، في إشارة واضحة لغياب التمايز في المناصب الحزبية والبيروقراطية كأبرز السمات البارزة لفترة الحزب الواحد [97]، على توظيف الدولة كأداة لإحقاق مصالحهم الخاصة، باستخدام أسلوب بابا العثمانية المتسم بالأبوية المنزلة و الرافعة للعصا الغليظة على وجه التحديد، وهو ما لخصه المنظرون الإيديولوجيون لـ"كادرو" في ثلاثينات القرن العشرين في عبارة تقول " الثورة من أجل

الشعب، على الرغم من الشعب"[98]. فإيديولوجية النخبة العلمانية من أعلى للأسفل خلقت مجتمعا غير متحرك خاصة بالنسبة للأفراد ذوو الخلفية الدينية، الذي تم استبعادهم من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [99] لدرجة أن البيروقراطيين فسروا بروز بعض أحزاب المعارضة ،على غرار الحزب التقدمي الجمهوري والحزب الحر، كتعبير عن صعود القيم السياسية الدينية التقليدية.[100]

ومن ثمة عكست مخرجات السياسة الكمالية، عملية تغيير اجتماعي فوقية، قادها ثلة من البيروقراطيين التحديثيين ولم تتأتى كنتيجة لترتيب الطبقات الوسطى ، فالباعث الأساسي للتحديث وفقا لـ"« Heper Metin » جاء من مجال الثقافة أو القيم ، ولم ينبثق عن محفزات سوسيو. اقتصادية[101]، حيث كتب «S.Mardin » انه بالعكس النظم السياسية لأوربا الغربية، التي هيمنت عليها جدلية « le dialectique » البرجوازية ـ البروليتاريا، سيطرت على المجتمع التركي ثنائية البيروقراطية ـ الجماهير الريفية وهو ما يترجم على مستوى القيم بجدلية الدين ـ العلمانية[102].

مما أدى لبروز مجموعة من الصراعات الاجتماعية، حول الموارد الاقتصادية، السياسية والثقافية، التي خضعت لتسييس من قبل الفاعلين السياسيين، أبرزها حدوث اشتباكات عنيفة بين الدولة الكمالية التي رغبت في إقامة هوية وطنية متجانسة أثناء عملية بناء الدولة ، والعنصر الكردي الذي دافع على حقوقه الثقافية، إلى جانب نشوء انشقاق ثاني بين الدولة التركية العلمانية والغربية ومختلف المنظمات السنية الأرثوذكسية، كمخرج منطقي لسياسة العلمانية الكمالية الجامدة، متخذا الصراع شكلين، الأول صراع بين الدولة الكمالية والمنظمات الإسلامية التي هدفت لإقامة مدارس دينية وممارسة الشعائر الإسلامية في دور العبادة، والثاني صراع بين نمطي حياة مختلفين[103] غربي وإسلامي، وهو ما عمق حجم الفجوة الثقافية بين المركز الكمالي (the kemalist

(center، والمحيط الأناضولي (anatolian priphery لدرجة لا يمكن التغلب عليها[104] من ناحية ، والفجوة التنموية من ناحية ثانية لانحصار جل تلك الإصلاحات المتبناة في إطار البرنامج الكمالي التحديثي داخل المراكز الحضرية، في مقابل إتباع سياسة تهمشيه للمناطق الريفية التي ظلت تراوح وضعها التقليدي [105]،مما أدى لانبثاق "ثقافة مضادة" خارج المدن الحضرية الكبرى كردة فعل على تهميش وإقصاء الأطراف القروية من المشاركة في مجال سياسي مغلق بإحكام أمام أي تعبيرات اجتماعية سياسية أو ثقافية تتجاوز الإطار الدولاتي ، تجلت تمظهراتها في جملة من المؤسسات الدينية والتعليمية المنشأة خارج الفضاء الرسمي ، و قيام شبكات للعلاقات الاجتماعية على هامش النظام الاجتماعي المراد صياغته بإرادة فوقية عبر المؤسسات الرسمية، ومن ثمة أصبح لتركيا هويتين الأولى رسمية ومعلنة تعبرعن تركيا الحضرية والحديثة والثانية خفية ومهمشة تعكس تركيا التقليدية[106] .

لكن قرار " عصمت إينونو " بفتح المجال السياسي أمام قوى المعارضة سنة 1946، أعلن على بروز فواعل سياسية جديدة تعبيرية عن مجمل القطاعات الشعبية التي تم تهميشها و إقصاءها لجانب حزب الشعب الجمهوري الذي أخد في فقدان سيطرته على الساحة السياسية واحتكار السلطة تدريجيا ، ففي ظل نظام متعدد الأحزاب لم تعد النخب البيروقراطية قادرة على منافسة النخب الجديدة[107] (الحزب الديمقراطي) التي جلبتها نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1950، لنجاحها في استثارة السخط الشعبي ضد تسلطية النخبة البيروقراطية ـ العسكرية طيلة فترة الحزب الواحد التي لفشلها في الوفاء بإلتزاماتها خاصة مع تدهور الاوضاع السوسيو- إقتصادية للشعب التركي، وهو ماطرح مسألة استمراريتها على المحك [108]. فكان صعود طبقة سياسية جديدة من القاعدة أو الأسفل إعلان واضح عن فشل برنامج التحديث الفوقي للطبقة السياسية البيروقراطية .

الخاتمة:

لقد شكلت عملية التحديث السوسيو- سياسية، التي أطلقتها الطبقة العثمانية التقليدية بداية القرن 19م مستهدفة خلق هياكل اجتماعية، سياسية و اقتصادية عثمانية جديدة، كردة فعل على حالة الضعف المستشرية في كل القطاعات (محدد نابع من البيئة الداخلية)، داخل دولة خلافة دينية تستند على الإسلام كنظام اجتماعي ، سياسي وعقدي من جهة ، وفي إطار التأثر بنموذج الحداثة الأوربية بكل تجلياته (محدد متأتي من البيئة الخارجية)، من جهة ثانية، محفزا قويا لصعود الطبقة البيروقراطية المدنية - العسكرية العثمانية ذات الثقافة الغربية كقوة سياسية جديدة وقائد لعمليتي التحديث والتغريب، التي توصلت عقب انتصار جناحها العسكري في حروب الاستقلال لقناعة بضرورة إحداث قطيعة مع الترتيب المؤسساتي القائم على المكون العثماني - الإسلامي ، وصياغة الدولة التركية في ثوبها الجمهوري، القومي، العلماني الحالي، عبر فرض مقاربة إصلاحية كمالية فوقية - بيروقراطية تسلطية ، في سياق من الاستمرارية مع عملية التحديث السابقة أواخر العهد العثماني لعلمنة وتغريب المجتمع التركي ، التي أنتجت حالة حداثة شكلية، شطرت تركيا إلى مركز كمالي حضري علماني، ومحيط أناضولي قروي تقليدي .

الهوامش:

[1] Levent Unsaldi, «Du Role Politique De L'Armée En Turquie » , Renue Tiers Monde ,(n,194) , (2 .2008) , p.261.

[2] تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية(1280.1924)**، ط1، رام الله: عمادة البحث العلمي والدراسات العليا جامعة القدس المفتوحة ، 2015، ص ص.3.61 .

[3] Ahmed Arslan, **Who Rules Turkey ?**, PHD Thesis, Sociologie Departement , University Of Surrey , p 51.

[4] Ali Kzangicigil, « la participation des élites dans un systéme politique en crise : le cas de la turquie », **Revue Française de Science Politique**, n1, 1973 , p19.

[5] Guneyt Dinç, «Societal Cleavages And The Formation Of The Turkish Party System Since 1950 », **GEU Political Science Journal**, Vol. 7,N0.4 , 2012 , p.465.

[6] بثينة عباس الجنابي، ،"**نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد الحادي والسبعون 2011**)، ص. 151.

[7] كانت تمثل الشامانية في المرحلة القبلية همزة وصل بين العلمانية والقدسية أي بين الدنيا و الأخرة ، وهي رحلة تتم تحت إرشاد الشامان غريبي الأطوار، ذلك أن هؤلاء الشامان الغامضين لم يكونوا من المقصرين المرخصين من قبل الدولة، ولكن أشخاصا مستقلين لهم اتصال بالآلهة نتيجة تمتعهم بالجاذبية الشخصية، أنظر: عمر تاشبينار،"أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي"، في محمد جمال باروت، و آخرون، **النموذج التركي والمجتمعات العربية**، شرق نامة،(مركز دراسات الشرق للدراسات الإقليمية و الإستراتجية)، العدد السابع ، تشرين الأول2010، ص ص . 8 ـ 18.

[8] بثينة عباس الجنابي، ، مرجع سبق ذكره ، ص. 150.

[9] رضا هلال ، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، ط1؛ القاهرة : دار الشروق ، 1990 ، 13.

[10] بثينة عباس الجنابي، ، مرجع سبق ذكره ، ص ص. 150، 152.

And Anonymous, "Ottoman Political Hierarchy » , according to :

https://www.hierarchystructure.com/ottoman-political-hierarchy

[11] Kamil Yilmaz, «The Emergence and Rice of Conservative Elite in Turkey »,**Insight Turkey**, Vol. 11 , N0. 2 , p117.

[12] عمر تاشبيتار، مرجع سبق ذكره، ص. 8

[13] Guneyt Dinç,Opcit, p.466.

[14] رودريك هـ، دافيسون، " المواقف التركية من المساواة الإسلامية مع المسيحية في القرن 19"، تحرير : ألبرت حوراني و آخرون،(تر: أسعد صقر)، **الشرق الأوسط الحديث**، (المجلد الأول)، ط1؛ القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر،2015، ص ص. 94،95

[15] Ali Arslan, «Tthe Turkish Power Elite »,**International Journal Of Human Sciences**, Vol. 3,ISSN :1303 ,5134 , Februray 24 .2006 p.6.

[16] Kamil Yilmaz, Op.Cit , p117.

[17] فيليب روبنس ، (تر: ميخائيل نجم خوري)، **تركيا والشرق الأوسط**، ط1؛(د،ب،ن): دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993، ص. 26.

[18] Kamil Yilmaz, Opcit , p117.

[19] فيليب روبنس، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[20] طلال يونس الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 10 ،و أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا** ، ط1؛ عمان: دار زهر للنشر والتوزيع، 2011، ص 9.

[21] Guneyt Dinç , op.Cit, p.466.

[22] Metin Heper , « The political Role of Bureucracy In The Otooman _Turkish State : Some Obervations From The Perspective of Comparative Public Adminstration Theory », p.55, according to : ***www.todaie.edu.tr/.../18308584e61d811_ek.pdf?...Turkish%20Pu...***

[23]Robert E.ward, and Dankwart Rustow , **Political Modernization in Japan And Turkey** , 1rst Edition ; New Jersy : Princeton Legacy Liberary , 1964, p. 111.

[24] Ibid , p.112.

[25]Ali Kazancigil,Op .Cit , p .19 .

[26] ألبرت حوراني ، وأخرون،(تر: أسعد صقر)، مرجع سبق ذكره، ص20.

[27] Walter F. Weiker, « The Ottoman Bureaucracy :Modernization and Reform », **Adminstrative Science Quarterly**,Vol .13, No.3, (Dec, 1968) ,p. 456.

[28] Nermin ABAN-UNAT, « Patterns Of Political Modernization And Turkish Democracy»,p.4.

[29] Ali Kazancigil, Opcit , pp. 19,20 , and Walter F. Weiker , Opcit, p.469.

[30] Metin Heper , opcit ,p.55 .

[31] Nermin ABAN-UNAT , opcit.p.4.

[32] Ahmed Arslan, opcit, p51.

[33] Feroz Ahmed , **The Making Of Modern Turkey** , 1rst Edition , London : Routledge , 1993, p .13.

[34] أوربيل هيد، "العلماء العثمانيون والتغريب في زمن سليم سليم الثالث ومحمود الثاني"، تحرير: ألبرت حوراني، و آخرون (تر: أسعد صقر)، مرجع سبق ذكره ، ص ص .61، 63.

[35] Nermin ABAN-UNAT , opcit.p.4.

[36] Walter F. Weiker, Opcit, p . 457 , and Metin Heper, Opcit, p 55

[37] Metin Heper, Opcit,55.

[38] Walter F. Weiker, Opcit, pp . 455-470.

[39] Ergun Ozbudun , and Omer Faruk Gençkaya, **Democeatization and The Politics of Constitution_ Making in Turkey** , New York : Central European University Press, 2009, p.7.

[40] Ibid , p .7.

[41] Feroz Ahmed ,opcit, p .13.

[42] ألبرت حوراني، وآخرون ، (تر: أسعد صقر)، مرجع سبق ذكره ، ص 22 -24.

[43] Ali Kazancigil, Opcit , p.20.

[44] Robert E.ward, and Dankwart Rustow ,Opcit, p. 411.

[45] Kamil Yilmaz ,Opcit, p p.117 , 118.

[46] Robert E.ward, and Dankwart Rustow , Op.cit, p .4112.

[47] ألبرت حوراني و أخرون ،(تر: أسعد صقر)، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

[48] Feroz Ahmed ,Op.cit , p. 2, and Ergun Ozbudun , and Omer Faruk Gençkaya, Op.cit, pp.8, 9.

[49] Robert E.ward, and Dankwart Rustow , Op.cit, p .4112.

[50] Ali Kazancigil, Opcit , pp.21, 22.

[51] Ergun Ozbudun , and Omer Faruk Gençkaya, Op .cit, pp 9, 10.

[52] محمد نور الدين، "تركيا بين التحديات الداخلية والرهانات الخارجية" ، **شؤون الأوسط**، العدد 152، شتاء 2016، ص 9.

[53] أيات ناصر جابر ،"دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية التركية"، **مجلة كلية التربية السياسية**، المجلد 20، العدد85 ،(2014)، ص 768.

[54] Feroz Ahmed ,Op .cit, p .52.

[55] رضا هلال، مرجع سبق ذكره ، ص. 10 .

[56] نفس المرجع، ص 10 ، و نبيل محمد دقيل فريد ، وعصام عبد الوحيد محمد ،" المؤسسة العسكرية والعمل السياسي" ، **دراسات إفريقية**، العدد 27، يونيو 2002، ص. 57.

[57] Begum Burak , OP .Cit, p.145.

[58] Ali Kazancigil, Op.Cit , p.28.

[59] Begum Burak , OP .Cit, p.145.

[60] Ali Kazancigil, Op.Cit , p.28.

[61] نبيل محمد دقيل فريد ، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

[62] Levent Unsaldi, OP .cit , p.266.

و رضا هلال ، مرجع سبق ذكره، ص 15

[63] Begum Burak , OP .cit, p.148 , 149.

[64] فيليب روبنس،(تر: ميخائيل نجم خوري)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.9، 10..

[65] آيات ناصر جابر ، مرجع سبق ذكره ، ص 768.

[66]Kamil Yelmaz,op.cit ,p118.

[67] أنجيل راباسا وإف ، و ستيفن لارابي ، (تر:ابراهيم عوض)، **صعود الإسلام السياسي في تركيا** ، ط1؛ بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015، ص74.

[68] Nermin ABAN-UNAT , **Op .cit**.p.25 .

[69] نوال عبد الجبار سلطان ،"رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والإسلام في تركيا " ، **دراسات إقليمية**، السنة (02)، العدد4 ،(2005)، ص 129.

[70] أنجيل راباسا وإف ، و ستيفن لارابي ،(تر:إبراهيم عوض)، مرجع سبق ذكره، ص76.

[71] عمر تاشبينار، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[72]Ali Kazancigil, Op.cit , p p. 21,23 .

[73] Kamil Yilmaz, Op .cit, p119.

[74] Guneyt Dinç, Op.cit , p.466.

[75] أنجيل راباسا وإف ، و ستيفن لارابي ،(تر:إبراهيم عوض)، مرجع سبق ذكره، ص75.

[76] Guneyt Dinç, Op.cit , p.466.

[77] Kamil Yilmaz, Op .cit, p118.

[78] أنجيل راباسا وإف ، و ستيفن لارابي ،(تر:إبراهيم عوض)، مرجع سبق ذكره، ص75.

[79] Feroz Ahmed ,Op.cit , p. 53

[80] **الوضعية** :نموذج عالمي يقوم على فصل الحداثة الغربية عن الخصوصية الثقافية أو الدينية، حيث يتم النظر إليها على أنها أسلوب عقلاني في التفكير والفعل ينطبق على جميع المجتمعات. أنظر إلى :

Nilufer Gole , « Secualrism And Islamism In Turkey : The Making Of Elites And Counter-Elites » , **Middle East Journal** ,Vol .51,NO. 1 ,(Winter 1997) 2011 ,p. 48.

[81] Gan Hervé , La turquie , 1997 , p.81.

[82] Kamal H.Karpat , « The Republican people's party 1923-1945 » , in Metin Heper , and Jakob Landou , **Political Parties and Democracy in Turkey** , 1rst published ; London: I .B . Tauris . Co Ltd , 1991 , pp. 42 , 45.

[83] Dankwart A. Rustow, « Politucal Parties in Turkey : An Overview» , in Metin Heper , and Jakob Landou , **Political Parties and Democracy in Turkey** , Op.Cit , p. 12 .

.[84] Ali Arslan , « The Evaluation Of Parliamentary Democracy In Turkey And Turkish Political Elites », **HAOL** , Num.6 , (Inveurno 2005) , p.134.

.[85] Dankwart A. Rustow, « Politucal Parties in Turkey : An Overview» , in Metin Heper , and Jakob Landou , **Political Parties and Democracy in Turkey** , Op .Cit ,p13.

.[86] Gan Hervé , Op.cit , p.82.

[87] Dankwart A. Rustow, « Politucal Parties in Turkey : An Overview» , in Metin Heper , and Jakob Landou , **Political Parties and Democracy in Turkey** , Op .Cit ,p13.

.[88] Gemal Karkas, (translation : Kersten Horn)« Turkey : Islam and Laicism Between The Interests Of State, Politics,and Society » , **Peace Research Institute Frankfurt** ,Prif Reports N0.78, 2007, p. 9.

.[89] Gemal Karkas, (translation : Kersten Horn)« Turkey : Islam and Laicism Between The Interests Of State, Politics,and Society » , **Peace Research Institute Frankfurt** ,Prif Reports N0.78, 2007, p. 9.

[90] رضا هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص.85.

[91] جان فرانسوا بايار، "مسار الجمهورية في إيران وتركيا محاولة للفهم بطريقة توكفيل" ، غسان سلامة معدا ، **في ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي** ، ط1 ؛ بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1995، ص. 346.

[92] رضا هلال ، مرجع سبق ذكره، ص ص.87، 91، و عمر تاشبينار ، "أثار التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي "،في محمد جمال باروت وأخرون، **النموذج التركي والمجتمعات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص. 15، 16.

[93] جلال ورغي، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

[94] جان فرانسوا بايار، "مسار الجمهورية في إيران وتركيا محاولة للفهم بطريقة توكفيل" ، غسان سلامة معدا ، **في ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي** ، مرجع سبق ذكره ص .343.

[95] Gan Hervé , Op.cit , p.82.

[96] Ali Kazancigil, Opcit , p.23.

[97] Gilles Dorronsoro , et Benjamin Gourisse, « Une Clé De Lecture Du Politique En Turquie :Les Rapports Etat-Partis » , **Politix**, N 107, 2014, p.200.

[98] جان فرانسوا بايار، "مسار الجمهورية في إيران وتركيا محاولة للفهم بطريقة توكفيل" ، غسان سلامة معدا ، **في ديمقراطية من دون ديمقراطيين : سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي** ، مرجع سبق ذكره ص .347.

[99] Kamil Yilmaz, Op .cit, p.119.

[100] Heper Metin , « The Political Role Of Bureaucracy in The Ottoman – Turkish State : Some Observations From The Prespective Of Comparative Public Adminstration Theory, Op.Cit, p , p.57.

[101] Heper Metin , « The Political Role Of Bureaucracy in The Ottoman – Turkish State : Some Observations From The Prespective Of Comparative Public Adminstration Theory, Op.Cit,P 58 .

[102] Ali Kazancigil, Opcit , p.25.

[103] Guneyt Dinç, Op.cit , p p.467, 470.

[104] Kamil Yelmaz , Op.cit , p.119.

[105] أنجيل راباسا وإف ، و ستيفن لارابي ،(تر:إبراهيم عوض)، مرجع سبق ذكره، ص76.

[106] جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي** ، ط1؛ بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2010،ص ص 39، 40.

[107] Ali Kazancigil, Opcit , p.22 .,

وجلال ورغي ، مرجع سبق دكره، ص 41.

[108] رضا هلال ، مرجع سبق ذكره، ص. 98.